

تم تحديث المعلومات: 11/18/2015

توصيات لقبول الدفعات عبر الإنترنت

النحو توصيات المتعلقة بتحديد المشتريات غير المشروع (الغش)
الظروف التي تثير الشكوك حول الاستخدام غير القانوني لبطاقة الدفع:

- يشتري الزبون سلعاً مشهورة بسهولة بيعها (مثل الهواتف والحواسيب);
- يشتري العميل عدة قطع من نفس العنصر في وقت واحد أو خلال عدة عمليات شراء;
- يطلب العميل التوصيل في أسرع وقت ممكن وهو مستعد لاختيار أعلى طريقة توصيل;
- العديد من الطلبات غير المدفوعة مقابل مبلغ متناقص ويتم دفع الأخير;
- العنصر الذي يطلبه العميل غير متاح، ولكنه يطلب أي نموذج، حيث أن التوصيل السريع هو الجانب الأكثر أهمية;
- توصيل البضائع إلى محطات طرد ذاتية الخدمة أو بطرق أخرى لا يتم فيها تحديد هوية العميل بالكامل (غير موصى به);
- يتم توصيل البضائع في الخارج عندما يكون المتجر الإلكتروني مخصصاً للسوق المحلي;
- المشتري أجنبي ويشتري بضائع بالتوصيل أو المطالبة في ليتوانيا;
- يقوم العميل المسجل حديثاً بتنفيذ العديد من الطلبات المختلفة (ربما حتى ببطاقات مختلفة) مع التوصيل إلى نفس العنوان;
- الطلبات باستخدام بريد إلكتروني مؤقت (مثلاً 10minutemail.com);
- يستخدم العميل بروتوكول الإنترنت بالوكالة (يحاول إخفاء موقعه).

الإجراءات المحتملة للناجر:

- يطلب الناجر من العميل أن يقدم نسخة من وثيقة شخصية وأو بطاقة دفع (عن طريق حذف أو تنقية جزء من رقم البطاقة) وأو طلبات لتقديم كشف من الخدمات البنكية الإلكترونية في حالة إجراء المعاملة المشبوهة;
- تقوم Paysera، إلى جانب المعلمة "الحساب"، بنقل جزء من رقم البطاقة (على سبيل المثال 676376XXXXXX9577) ويمكن للناجر مقارنة البيانات؛
- على الإنترنت (على سبيل المثال, <http://www.binlist.net>) يمكن إنشاء دولة البطاقة من خلال أول 6 أرقام لرقم البطاقة يتم إرسالها باستخدام معلمة "الحساب" (BIN). بقارنها الناجر مع بلد الملكية الفكرية للمشتري؛
- تعليق توصيل البضائع مؤقتاً نظراً لحدوث المعاملات الاحتيالية في 90% في الحالات التي يتم تحديدها في غضون يومين.

الإجراءات الإضافية التي يمكن أن تقوم بها Paysera:

- لا تستخدم بطاقات الخدمة الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا أو أي دول أخرى غير موطنية. إذا كان المشروع مخصصاً للسوق المحلية، فهو يكفي لحظر الدول المجاورة والدول التي بها عدد كبير من المهاجرين. 70-80% من عمليات الاحتيال في بطاقات الدفع تتم باستخدام بطاقات الدفع الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

